الفهرس

TABLE DES MATIERES

التقسيم	الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة		١
الباب الأول - الجانب التأصيلي للتفويض في الاختصاصات الإدارية		٩
الفصل الاول: مفهوم التفويض في الاختصاصات الإدارية ومقارنة مع الانظمة المشابهة ومزاياه.		١١
المبحث الأول:	مفهوم التفويض في الاختصاصات الإدارية.	١٣
المطلب الأول:	التطور التاريخي لمفهوم التفويض.	١٤
المطلب الثاني:	مفهوم التفويض في القانون الإداري.	٢٢
المطلب الثالث:	مفهوم التفويض في علم الإدارة العامة.	٣٤
المطلب الرابع:	مفهوم التفويض في النظام الإسلامي.	٤٢
المبحث الثاني:	**المقارنة بين التفويض الإداري والأنظمة المشابهة له.**	٤٧
المطلب الأول:	التفويض في الاختصاص وما يشابهه من تصرفات قانونية في مجال القانون الخاص.	٤٨
المطلب الثاني:	التفويض في الاختصاص وما يشابهه من تصرفات في مجال القانون العام.	٥٤
المبحث الثالث:	**مزايا التفويض في الاختصاصات الإدارية.**	٧٩
المطلب الأول:	مزايا التفويض بالنسبة للمنظمات الإدارية.	٨٠
المطلب الثاني:	مزايا التفويض بالنسبة للرؤساء الإداريين.	٨٤
المطلب الثالث:	مزايا التفويض بالنسبة للمرؤوسين.	٨٦
الفصل الثاني: شروط التفويض في الاختصاصات الإدارية وجزاء مخالفتها.		٩١
المبحث الأول:	شروط التفويض في الاختصاصات الإدارية.	٩٣
المطلب الأول:	وجود نص قانوني يجيز التفويض.	٩٤
المطلب الثاني:	أن يكون التفويض مكتوباً.	١٠٧
المطلب الثالث:	أن يكون التفويض جزئياً.	١١٣
المطلب الرابع:	أن يكون التفويض للأشخاص الذين حددهم النص الآذن.	١١٩
المطلب الخامس:	عدم جواز تفويض الاختصاصات المفوضة.	١٢٣
المطلب السادس:	أن يمارس التفويض في حدود قرار التفويض.	١٢٦
المطلب السابع:	أن يكون التفويض مؤقتاً	١٢٩

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: جزاء مخالفة التفويض في الاختصاصات الإدارية. ١٣٣
المبحث الثالث: الاستثناء من شروط التفويض في الاختصاصات ١٣٥
الفصل الثالث: أنواع التفويض الإداري وآثاره وانتهاؤه. ١٣٩
المبحث الأول: أنواع التفويض الإداري. ١٤١
المطلب الأول: أنواع التفويض في القانون الإداري. ١٤١
المطلب الثاني: أنواع التفويض في علم الإدارة العامة. ١٨٠
المبحث الثاني: آثار التفويض الإداري. ١٨٧
المطلب الأول: منع المفوِّض من ممارسة اختصاصاته المفوضة خلال مدة التفويض. ١٨٨
المطلب الثاني: بعض الاختصاصات التي يستطيع المفوِّض ممارستها أثناء التفويض. ١٩٧
المطلب الثالث: مسؤولية المفوِّض عن الاختصاصات المفوضة أمام رؤسائه. ٢٠٤
المطلب الرابع: التزام المفوض إليه بأداء الاختصاصات المفوضة على أحسن وجه. ٢٠٧
المطلب الخامس: آثار التفويض غير المشروع. ٢١٣
المبحث الثالث: انتهاء التفويض الإداري. ٢٢١
المطلب الأول: إنهاء التفويض بإرادة المفوِّض. ٢٢٢
المطلب الثاني: إنهاء التفويض بقوة القانون. ٢٢٤
المطلب الثالث: إنهاء التفويض بتنفيذ موضوعه. ٢٢٦
الباب الثاني - الجانب العملي للتفويض في الاختصاصات الإدارية ٢٢٧
الفصل الاول: تطبيقات التفويض في الدولة الإسلامية والدول المعاصرة **٢٢٩**
المبحث الأول: تطبيقات التفويض في الدولة الإسلامية. **٢٣١**
المطلب الأول: الوزراء (وزارة التفويض). ٢٣٤
المطلب الثاني: الولاة أو الأمراء. ٢٣٨
المطلب الثالث: الأسس والقواعد التي قام عليها التفويض في الدولة الإسلامية. ٢٤٠
المبحث الثاني: تطبيقات التفويض في الولايات المتحدة الأمريكية. **٢٤٥**
المطلب الأول: ماهية التفويض في الاختصاص في الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٤٧
المطلب الثاني: أساس التفويض في الاختصاص في الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٥٠
المطلب الثالث: نشاط الرئيس الإداري في التفويض في الاختصاص في الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٥٢
المطلب الرابع: القواعد المنظمة للتفويض في الاختصاص وأساليب ممارسته في الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٥٣

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: تطبيقات التفويض في فرنسا. ٢٥٦
المطلب الأول: الأساس القانوني للتفويض في فرنسا. ٢٥٨
المطلب الثاني: الأحكام العامة للتفويض في فرنسا. ٢٥٩
المطلب الثالث: أنواع التفويض في فرنسا. ٢٦٠
المبحث الرابع: تطبيقات التفويض في مصر. ٢٦١
المطلب الأول: تنظيم التفويض بتشريع عام. ٢٦٤
المطلب الثاني: تنظيم التفويض بنصوص متفرقة، وقرارات إدارية. ٣٠٧
الفصل الثاني: تطبيقات التفويض في الجمهورية العربية السورية ٣١١
المبحث الأول: التطور التشريعي لنظام التفويض في الجمهورية العربية السورية. ٣١٣
المطلب الأول: التفويض في الاختصاص في سورية في ظل المرسوم التشريعي رقم (٣)
تاريخ ١٩٦٢/٥/٥ ..... ٣١٤
المطلب الثاني: التفويض في الاختصاص في سوريا في ظل القانون رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦. ... ٣١٩
المطلب الثالث: التفويض في الاختصاص في سوريا في ظل المرسوم رقم /٦٩/ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٤. ... ٣٢٢
المبحث الثاني: تعريف التفويض في الاختصاص في الجمهورية العربية السورية. ٣٢٣
المبحث الثالث: القواعد التي تحكم التفويض في الجمهورية العربية السورية. ٣٢٥
المطلب الأول: وجوب استناد التفويض إلى نص يجيزه. ٣٢٦
المطلب الثاني: يجب أن يكون التفويض في الاختصاص صريحاً. ٣٢٨
المطلب الثالث: جزئية التفويض. ٣٢٨
المطلب الرابع: عدم تفويض الاختصاصات المفوضة. ٣٢٩
المطلب الخامس: عدم تجاوز المفوض إليه حدود التفويض. ٣٣١
المطلب السادس: أن يمارس الرئيس الإداري الاختصاص المقرر له ولا يفوض به غيره. ٣٣٢
المبحث الرابع: التنظيم القانوني للتفويض في الجمهورية العربية السورية. ٣٣٧
المطلب الأول: التفويض في ظل الدستور السوري لعام ١٩٧٣ ..... ٣٣٨
المطلب الثاني: تنظيم التفويض بتشريع عام ٣٣٩
المطلب الثالث: تنظيم التفويض بنصوص متفرقة في تشريعات خاصة وبمواضيع محددة. ٤٢٠
الخاتمة ٤٥٣

Scanned by CamScanner